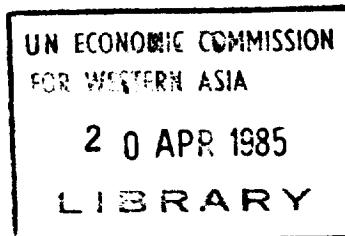




التوزيع: عام
E/ECWA/XII/10
٣١ آذار/مارس ١٩٨٥
الاصل: بالانكليزية



الأمم المتحدة

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا

الدورة الثانية عشرة
٢٥-٢٠ نيسان/أبريل ١٩٨٥
بغداد

البند ١١ من جدول الأعمال المؤقت

التعاون فيما بين البلدان النامية ومع المنظمات الأقليمية

(مذكرة من الأمين التنفيذي ذى)

(مذكرة من الأمين التنفيذي)
تعزيز التعاون فيما بين البلدان النامية ومع المنظمات الإقليمية

اعتمد المجلس الاقتصادي والاجتماعي بتوافق الآراء في ٥ آب/أغسطس ١٩٢٦ القرار ٢٠٤٣ (٦١-٦) الذي سلم بأن اللجان الإقليمية، بما لها من خبرة في تعزيز التعاون الإقليمي ودون الإقليمي، تشكل المؤسسات المناسبة في الأمم المتحدة للعمل كمراكز لصياغة وتنسيق وتنفيذ البرامج الرامية إلى تعزيز التعاون الاقتصادي والتعاون التقني الإقليمي في مناطقها المعنية إلى تعزيز التعاون الاقتصادي والتعاون التقني فيما بين البلدان النامية. وعلاوة على ذلك، فإن برنامج العمل، الذي اعتمدته المؤتمر الرفيع المستوى المعنى بالتعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية، الذي عقدته في كاراكاس بفنزويلا مجموعة الـ ٢٢، قد أكد، في جملة أمور، على أوجه التكامل الفعلية والممكنة القائمة فيما بين البلدان النامية التي يوفرها التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية وكذلك الأبعاد الإقليمية لهذا التعاون. وأبرز البرنامج المذكور أيضاً ميارات العمل المختلفة ذات الأولوية في مجالات التجارة، والتكنولوجيا، والغذية والزراعة، والطاقة، والمواد الأولية، والتمويل، والتصنيع.

ويشكل برنامج عمل كاراكاس الآن الإطار الأوسع والأكثر تحديداً للقيام بمبادرات ملموسة لجعل التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية حقيقة قائمة. ويؤكد في الوقت نفسه من جديد على أهمية التعاون التقني فيما بين البلدان النامية بوصفه وسيلة لتعزيز وتنفيذ التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية في إطار التوصيات الواردة في خطة عمل بونيس أيرس التي تحت حكمات البلدان النامية على أن تعمد بعون من الم هيئات الإنمائية في منظومة الأمم المتحدة ولا سيما اللجان الإقليمية، إلى النظر، في جملة أمور، في الشروع في برامج مشتركة لتطوير وتعزيز التعاون الإقليمي.

ويتم بصورة دورية النظر في تنفيذ برنامج عمل كاراكاس من قبل اللجنة الحكومية الدولية للمتابعة والتنسيق التابعة لمجموعة الـ ٢٢ والتي تتجه حالياً بثبات نحو اتخاذ خطوات ملموسة ومحددة بقدر أكبر لوضع التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية موضع التنفيذ ولا سيما في المجالات ذات الأولوية التي أبرزها برنامج عمل كاراكاس.

وبالنظر إلى الصورة الكئيبة للاقتصاد العالمي وتدور الموارد المتاحة لدى المؤسسات الإنمائية المتعددة الأطراف فضلاً عن المحدودات الاقتصادية والاجتماعية التي توثر بصورة مباشرة وعاجلة على جميع مناطق العالم، فإن الاستفادة من الخبرات الإقليمية على الصعيد الإقليمي تصبح جانياً متزايد الأهمية من جوانب التعاون الاقتصادي والتعاون التقني بين البلدان النامية. وقد رجا المجلس الاقتصادي والاجتماعي في قراره ٦٦/٩٨٣ المؤرخ في ٢٩ تموز/يوليو ١٩٨٣، من الأمين العام أن يتتخذ خطوات مناسبة لضمان التنسيق والتعاون في إعداد وتنفيذ البرامج والأنشطة ذات الصلة للجان الإقليمية فيما يتعلق بالتعاون الاقتصادي والتقني الإقليمي بين البلدان النامية.

وعملًا بالقرار المشار إليه أعلاه، فقد اجتمع في أديس أبابا في الفترة من ٢١ إلى ٢٣ شباط/فبراير ١٩٨٥ إلا منها، التنفيذيون للجان الإقليمية بغية وضع مقترنات محددة تستطيع اللجان الإقليمية بموجبها المساهمة في تنفيذ برنامج عمل كاراكاس بشأن التعاون الاقتصادي والتعاون التقني فيما بين البلدان النامية. وحضر الاجتماع أيضًا رئيس مجموعة الـ ٧٧. وفيما يلي ملخص لما تم التوصل إليه من توافق في الآراء خلال هذا الاجتماع.

وتتجدر الاشارة، بارديء ذى بدء إلى أن دور الأكوا في مجالى التعاون الاقتصادي والتعاون التقنى فيما بين البلدان النامية، شأنها في ذلك شأن بقية اللجان الأخرى، هو في الأساس تعزيز ودعم وتنسيق الترتيبات التعاونية فيما بين بلدان المنطقة. ويتم تنفيذ هذا النشاط في إطار الميزانية البرنامجية لفترة السنتين وأو في سياق العمليات المولدة من خارج الميزانية التي يجرى الإضطلاع بها أيضًا على الصعيد دون الإقليمية والإقليمية والإقليمية. وقد عرضت الأكوا في دورتها العادية عشرة بموجب الوثيقة E/ECWA/XI/12 صورة تفصيلية عن المجالات التي تشارك فيها.

وكان المشتركون في اجتماع أديس أبابا المشار إليه، مدركين للحاجة إلى ضرورة أن تكون المقترنات المتعلقة بالتعاون الإقليمي محددة بقدر الامكان وان تولي الاعتبار الواجب للعقبات التي تواجهها اللجان الإقليمية فيما يتعلق بالموارد المالية والموظفين؛ وعلى هذا فقد تم اقتراح أفكار المشاريع التالية في مجال التعاون الإقليمي :

١- تيسير وترويج التجارة

(أ) تيسير التجارة: تضطلع بهذا النشاط اللجان الإقليمية بالتعاون مع مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأنكتار) ومركز التجارة الدولية والوكالات الأخرى المعنية.

(ب) ترويج التجارة: يتم تنفيذ هذا النشاط بين بلدان نامية مختارة وذلك فيما يتعلق بسلع مختارة وبالتعاون مع الأنكتار، ومركز التجارة الدولية والوكالات الأخرى المعنية.

(ج) ترويج التجارة بين البلدان الإفريقية والعربية: يتم القيام بهذا النشاط بصورة مشتركة بين اللجنة الاقتصادية لفريقي آسيا واللجنة الاقتصادية لا فريقيا.

(د) المعلوماتية في مجال التجارة: تعالج فكرة المشروع هذه النتائج المترتبة على الإجراءات التجارية الدولية بغية ترويج وتنسيق استخدام تقنيات جديدة وتوضيح البيانات ذات الصلة.

٢- النقل والاتصالات

تبين ان هذا القطاع ملائماً لغاية للتعاون الاقليمي وعلى هذا تم تحديد مشروع بعنوان "تسهيل حركة المرور الدولية بين مناطق اللجان الاقليمية المختلفة".

٣- الزراعة

يتصل المشروع الذي تم تحديده بما يلي : (أ) نظم الائتمان والادخار الزراعي ، و (ب) الامن الغذائي ولاسيما نظام الانذار المبكر.

٤- الصناعة

(أ) اقترحت فكرة اقامة مشروع للاسمدة على الصعيدين الاقليمي والمشترك بين الوكالات.

٥- الموارد الطبيعية والطاقة

يتمثل القطاعان الرئيسيان المفیدان للتعاون الاقليمي وللذان تم تحديدهما بموجب هذا البند من تنمية الموارد المعدنية وتطوير مصادر الطاقة الجديدة والمتتجدة . وتم الاتفاق على ضرورة ان يتم بموجب القطاع الاول اقتراح فكرة مشروع لتطوير الخبرارات الراية الى تعزيز القدرة التفاوضية للبلدان النامية ولاسيما فيما يتصل بالعقود الدولية ونقل التكنولوجيا .

أما في مجال مصادر الطاقة الجديدة والمتتجدة ، فان تطوير طاقة الغاز الحبيوي والطاقة الشمسية والطاقة الريحية قد جرى تحديدها كأساس للتعاون في هذا الشأن .

٦- التكنولوجيا والمعلوماتية

رأى المشتركون في الاجتماع المنعقد في أديس أبابا أن النظام النموذجي للمعلومات التكنولوجية ، الذي يموله برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لتبادل المعلومات والبيانات بشأن قطاعات تكنولوجية مختارة ، ينبغي ربطه بجميع اللجان الاقليمية . وفيما يتعلق بالمعلوماتية ، أبدت اللجنة الاقتصادية لآفروبيا استعدادها لتقديم المساعدة في هذا المجال ، لاسيما فيما يتصل بأثر التطور السريع للمعلوماتية على العلاقات التجارية بين شتى المناطق .

٧- المستوطنات البشرية

تم اختيار فكرة اقامة مشروع لاستحداث مواد بناء لتشييد بيوت منخفضة التكلفة لأحد المشروعات المقترحة في مجال التعاون الاقليمي .

-٨

التنمية الاجتماعية

تم الاتفاق على فكرة مشروع بشأن توفير فرص العمل في المناطق الريفية مع الاشارة بصفة خاصة الى المرأة والشباب. ونوقشت مسألة الموارد المتاحة لدى اللجان الاقليمية لتنفيذ المشروعات المشار إليها أعلاه واقتصرت النهج العملية التالية:

- (١) ضرورة اعطاء أولوية عليا في برامج اللجان الاقليمية لتعزيز التعاون الاقتصادي والتعاون التقني فيما بين البلدان النامية وضرورة اعادة توزيع الموارد لهذا الغرض؛
- (٢) ضرورة زيارة الانتفاع من موارد برنامج الام المتحدة الانمائي على الاصعدة القطرية والاقليمية والعالمية لدعم مشروعات وبرامج التعاون الاقتصادي والتعاون التقني فيما بين البلدان النامية؛
- (٣) الحاجة الى تضافر الجهود لزيارة توافر الموارد من خارج الميزانية بما في ذلك الموارد التي قد تأتي من البلدان النامية ذاتها؛
- (٤) ضرورة كفالة التمويل المستمر لأنشطة التعاون الاقتصادي والتعاون التقني فيما بين البلدان النامية بادماج هذه الأنشطة في برامج العمل والولوبيات؛
- (٥) ضرورة انشاء قنوات اتصال فعالة مع المنظمات والوكالات والجهزة التابعة لمنظمة الام المتحدة لمضاعة الموارد واستخدامها بصورة أفضل ولتجنب ازدواجية الجهود.

وسلم المشتركون في اجتماع أديس أبابا بأن التنفيذ الفعال لمشروعات التعاون الاقتصادي والتعاون التقني لا يعتمد على توافر التمويل فحسب. وإنما يعتمد أيضا على الكفاءة في جمع ونشر المعلومات وعلى الارادة السياسية للبلدان المعنية. وتقرر أيضا ان تكون أفكار المشاريع المذكورة أعلاه موضوع مشاورات بين اللجان الاقليمية بقيادة اعداد وصياغة وثائق للمشروعات ذات الصلة التي ستتضمن خططا محددة للعمل وجدولا زمنيا محددا للتنفيذ. وسيتم حينئذ احاطة مجموعة الـ ٢٧ علما بالمشروعات المقترحة. كما سيجري الاتصال بالدول المعنية الاعضاء في الاكوا في المراحل الاولى لبلورة أية مشروعات مقترحة للتعاون الاقتصادي والتعاون التقني فيما بين البلدان النامية وذلك للتشاور معها وشاركتها في تنفيذ هذه المشروعات.